

الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة

قرار إداري رقم (210) لسنة 2017

بإصدار اللائحة التنظيمية للقانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعديلاته.

المدير العام - رئيس مجلس الإدارة:

- بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية وتعديلاته.

- وعلى القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعديلاته.

- وعلى القانون رقم (21) لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل.

- وعلى القانون رقم 18 لسنة 2016 بشأن الرعاية الاجتماعية للمستين.

- وعلى المرسوم الصادر بتاريخ 4/4/1979 في شأن نظام الخدمة المدنية والمراسيم المعدلة له.

- وعلى القرار الوزاري رقم (8) لسنة 2016 بشأن تفويض المدير العام للهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة.

- وعلى القرار رقم 1 لسنة 2011 بشأن تشكيل اللجنة الفنية المختصة في المجال الطبي وتحديد اختصاصاتها.

- وعلى القرار رقم 3 لسنة 2011 بشأن شروط وضوابط استحقاق الأولوية السكنية لذوي الإعاقة وذويهم ممن تنطبق عليهم شروط

التمتع بالخدمة السكنية

المكلف برعاية معاق للمغتالين المتقاعد.

- وعلى القرار رقم 14 لسنة 2011 في شأن شروط وضوابط تخفيف ساعات العمل.

- وعلى القرار رقم 41 لسنة 2012 في شأن شروط وضوابط صرف معاش الإعاقة.

- وعلى القرار رقم 42 لسنة 2012 بشأن ضوابط وشروط تفعيل المادة 39 من القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- وعلى القرار رقم 59 لسنة 2012 في شأن صرف المخصص الشهري للمرأة التي ترعى معاق ذا إعاقة شديدة.

- وعلى القرار رقم 60 لسنة 2012 في شأن شروط وضوابط الاستعانة بسائق أو بخادم.

- وعلى القرار رقم 146 لسنة 2014 في شأن ضوابط وشروط وإجراءات الحصول على مواظفة الهيئة لفتح حصصات/ مدارس جديدة.

- وعلى القرار رقم 161 لسنة 2014 في شأن شروط وضوابط صرف المخصص الشهري للشخص ذي الإعاقة دون سن الثانية عشر.

- وعلى القرار رقم 162 لسنة 2014 بشأن قواعد وأسس وإجراءات صرف الكراسي المتحركة.

- وعلى القرار رقم 163 لسنة 2014 في شأن قواعد وأسس وإجراءات صرف البطاريات لجهاز التوقعة السمي.

- وعلى القرار رقم 164 لسنة 2014 في شأن قواعد وأسس

- المجلس الأعلى: المجلس الأعلى للهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة.
- مجلس الإدارة: مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة.
- الرئيسة: الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة.
- الرئيس: رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة.
- المدير العام: مدير عام الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة.
- الجهات الحكومية ذات الصلة: كافة الجهات والمؤسسات المناط بها تنفيذ أحكام هذا القانون.
- الجهات المعنية:
- 1- جميع المدارس والهيئات والمؤسسات التأهيلية والمراكز التأهيلية والتدريبية في القطاعين الحكومي والأهلي والجمعيات الأهلية المرخصة والمعتمدة التي تقدم خدمات لتعليم وتأهيل ذوي الإعاقة وفقاً لنوع الإعاقة وشروط السن المنظمة لذلك.
- 2- الشركات والمؤسسات المرخصة للأجهزة التعويضية.
- القطاع الخاص: قطاع الشؤون الإدارية والمالية – قطاع الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية – قطاع الخدمات التعليمية والتأهيلية.
- ذوو الإعاقة: كل شخص ذو إعاقة لديه شهادة إثبات إعاقة صادرة من الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة تحسب من الحصول على الدعم المخصص عليه في القانون مع عدم الإحلال بما جاء بنص المادتين رقمي (2، 3) من القانون رقم (8) لسنة 2010 وتعديلاته.
- المكلف بالرعاية: أحد اقرب الشخص ذي الإعاقة والتي تروى اليه أنه مناسباً لرعاية المكلف ويستطيع القيام بمسؤولية رعايته والحفاظة عليه والإشراف على شئون حياته وفقاً للضوابط والشروط المعمول بها في القانون رقم (2) لسنة 2010 عند تكليفه بذلك.
- المشرف: الشخص الذي يعين من قبل الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة للإشراف على رعاية ذوي الإعاقة، ويكون له حق الحصول على المعلومات المتعلقة بمسحقي الرعاية اللازمة لأداء عملهم من الجهات المعنية. واستدعاء المكلفين بالرعاية وتوجيههم إلى واجباتهم، وضبط الوقائع التي تقع بالمتخالف لأحكام القانون رقم 8 لسنة 2010 المشتار إليه وتحرير احاضر اللازمة بشأنها، وإحالتها إلى الجهات المختصة.
- مقدم الطلب: الشخص ذو الإعاقة أو من ينوب عنه قانوناً بتقديم الطلب.
- الموقوف: الشخص الذي يتم توقيفه رسمياً من قبل مقدم الطلب بالتوقيع على شروط الحصول على الدعم المقدم وفقاً لما جاء بالقانون.
- التعهد: إقرار من الشخص ذو الإعاقة أو الوصي إذا كان مقدم الطلب لم يبلغ واحد وعشرون عاماً أو أن إعاقته تحول دون ذلك، على أن يلزم فيه بالأحكام المنظمة للدعم.
- الدعم: المبالغ النقدية أو المزايا العينية المقدمة للشخص ذو الإعاقة أو الأشخاص الذي يرد بشأنهم نص وفقاً لأحكام القانون رقم 8 لسنة 2010 وتعديلاته.
- بطاقة الإعاقة: مستند رسمي يصدر عن الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة يثبت نوع ودرجة الإعاقة للشخص المعاق بناء على شهادة

- وإجراءات صرف السماعات الطبية.
- وعلى القرار رقم 165 لسنة 2014 في شأن قواعد وأسس وإجراءات صرف جهاز المساعدة على المشي.
- وعلى القرار رقم 166 لسنة 2014 في شأن قواعد وأسس وإجراءات صرف قطع لغير الملحقات الاستهلاكية بجهاز التوفاة السمعى.
- وعلى القرار رقم 167 لسنة 2014 في شأن قواعد وأسس وإجراءات صرف السير الطي.
- وعلى القرار رقم 171 لسنة 2014 في شأن قواعد وأحكام وضوابط رسوم مدارس وجمعيات ذوي الإعاقة.
- وعلى القرار رقم 320 لسنة 2014 بشأن شروط وضوابط صرف المنحة الإسكانية المقررة للأشخاص ذوي الإعاقة وذووهم بالاتفاق مع بنك الائتمان الكويتي.
- وعلى القرار رقم 114 لسنة 2015 بشأن ضوابط وآلية صرف الدعم للخدمات التعليمية والتأهيلية لذوي الإعاقة.
- وعلى القرار الإداري رقم 22 لسنة 2016 بشأن لائحة تنظيم صرف الدعم المادي والمزايا العينية وفقاً لأحكام القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعديلاته.
- وعلى رأي وزارة المالية الموضح الموضح 1/12/2017.
- وعلى محضر اجتماع مجلس إدارة الهيئة المتخذ بتاريخ 2017/1/18.
- وعلى محضر اجتماع المجلس الأعلى للهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة المتخذ بتاريخ 2017/2/4.
- وبناء على ما تضمنه مصلحة العمل.
- فسر
- مادة (1)
- تهدف هذه اللائحة إلى وضع القواعد والإجراءات التي تنظم صرف الدعم لذوي الإعاقة وفقاً لأحكام القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعديلاته.
- مادة (2)
- يعمل بأحكام هذا القرار واللائحة المرفقة له من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية، وتلغى كل أحكام القرارات التي تتعارض معه.
- المدير العام للهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة
د/ شليقة عبد الرسول العوضي
- صدر في: 2 رمضان 1438هـ
الموافق: 28 مايو 2017م
- اللائحة التنظيمية للقانون رقم (8) لسنة 2010 م في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعديلاته.
- الفصل الأول
أحكام عامة
مادة (1)
- يقصد في تطبيق أحكام هذه اللائحة بالمصطلحات والكلمات التالية المعنى المبين قرين كل منها:
- الوزير المختص: هو كل وزير يعهد إليه خلال سيره هذه اللائحة برئاسة المجلس الأعلى للهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة.

من اللجنة الفنية المختصة بذلك.

مادة (2)

تسري أحكام هذه اللائحة على ذوي الإعاقة من الكويتيين كما تسري على أبناء الكويتية من غير الكويتيين، وذلك في حدود الرعاية الصحية والتعليمية والحقوقي الوظيفية الواردة في القانون رقم 8 لسنة 2010 وتعديلاته، ويجوز بقرار من المجلس الأعلى للهيئة العامة لذوي الإعاقة تطبيق بعض أحكام القانون رقم 8 لسنة 2010 على ذوي الإعاقة من غير الكويتيين.

ويعامل الشخص ذو الإعاقة غير الكويتي من أم كويتية منذ ميلاده معاملة الكويتي مدى الحياة بقرار يصدر من وزير الداخلية وفقاً للقانون رقم 21 لسنة 2000 بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 الخاص بقانون الجنسية الكويتية.

الفصل الثاني

ضوابط وشروط منح التخصصات المالية والعينية

مادة (3)

تضع الهيئة الشروط والضوابط اللازمة لتعيينه صرف التخصصات المالية والعينية لذوي الإعاقة وعلى الأخص ما يلي:

- طلب أي مستندات أو بيانات تراها ضرورية كشرط لاستحقاق الدعم المادي والمزايا العينية.

- طلب إقرار الشخص ذو الإعاقة أو الولي أو الوصي أو من يمثله قانوناً بصحة كافة البيانات والمستندات التي قدمها للهيئة، مع كامل مسؤوليته القانونية في حالة عدم صحة تلك البيانات والمستندات إذا ترتب عليها الحصول على أموال أو خدمات بدون وجه حق.

مادة (4)

يشترط لاستحقاق الشخص ذو الإعاقة لأي من الدعم المقرر له قانوناً توافر الشروط العامة التالية:

- 1- أن يكون لديه شهادة إثبات إعاقة صادرة من الهيئة تحدد نوع الإعاقة ودرجتها.
- 2- أن يكون الشخص ذو الإعاقة كويتي الجنسية أو يعامل معاملة الكويتي مع عدم الإخلال بنص المادتين (2، 3) من القانون رقم 8 لسنة 2010.

مادة (5)

يصرف تخصص شهري للشخص ذي الإعاقة حتى سن الواحد والعشرين عاماً بناءً على تقرير اللجنة الفنية المختصة طبقاً لنوع ودرجة الإعاقة وذلك على النحو التالي:

- الشخص ذو الإعاقة الشديدة * 277 ديناراً .
- الشخص ذو الإعاقة المتوسطة * 225 ديناراً .
- الشخص ذو الإعاقة البسيطة * 185 ديناراً .

ويستمر صرف هذا التخصص الشهري حتى سن الثامنة والعشرين شريطة استمراره بالدراسة ويوقف صرف هذا التخصص الشهري في حالة تجاوز هذا السن وفي حالة شفاؤه من الإعاقة بناءً على شهادة من اللجنة الفنية المختصة على أن توافر فيه الشروط والضوابط التالية:

1- الشروط الواردة في المادة (4) من هذه اللائحة.

- 2- أن لا يكون ذو الإعاقة نزيلًا بمجمع دور الرعاية الاجتماعية.
- 3- شهادة من وزارة العدل في حالة طلاق والدي ذي الإعاقة تفيد بثبوته بحكم الخصامة أو الفلقة على أن يكون الحكم غالباً.
- 4- كتاب من الهيئة العامة لشئون القصر يفيد بأن ذي الإعاقة مقيداً لديهم وذلك في حالة وفاة الأب، مع إرفاق صورة من حكم الوصاية وصورة من شهادة الوفاة وصورة من حصر الورثة.
- 5- شهادة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تفيد عدم تقاضي ذي الإعاقة الذي يزيد عمره عن ثمانية عشر سنة معاش إعاقة.

6- تكون الأولوية في فتح الملف لمن لديه شهادة مكلف برعاية معاق يثبت فيها أنه المكلف فعلياً برعاية المعاق، وأن المعاق يقيم معه إقامة دائمة، ويزود الهيئة بالمستندات المطلوبة.

7- فتح حساب خاص باسم الشخص ذو الإعاقة يودع فيه المخصص الشهري.

8- لا يحق للشخص ذي الإعاقة أو من ينوب عنه مطالبة الهيئة بصرف جميع المزايا العينية وإثباتية المسار إليها بالقانون رقم 8 لسنة 2010 وتعديلاته، ما لم يقدم بطلب فتح الملف، ويتم التعرف من الشهر الثاني من بعد تقديم الطلب مسبقاً كافة المستندات وموافقة اللجنة الفنية المختصة، كما لا يجوز بأي حال من الأحوال مطالبة الهيئة بصرف تلك المزايا بأثر رجعي.

مادة (6)

يصرف تخصص شهري قيده (300 دينار كويتي) للمرة التي ترعى شخصاً شديداً أو أكثر من معاق، ولا تحصل في حال توافر الشروط التالية.

- 1- أن يكون الشخص محل الرعاية ذي إعاقة شديدة وتوافر فيه الشروط الواردة بالمادة (4) من هذه اللائحة.
- 2- ألا يقل سن المرأة التي ترعى معاقاً عن واحد وعشرين سنة في تاريخ تقديم الطلب.
- 3- شهادة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تفيد بأن المرأة التي ترعى معاقاً ذا إعاقة شديدة لا تعمل لدى أي من جهات الدولة أو القطاع الخاص ولا تقاضي معاشاً تقاعدياً.
- 4- شهادة من برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة تثبت أنها لا تحصل على دعم عمالة.
- 5- أن لا تكون من نزلت بمجمع دور الرعاية الاجتماعية.
- 6- شهادة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تفيد عدم تقاضيها مساعداً اجتماعياً.
- 7- تقرير طبي عن المرأة التي ترعى شخصاً ذا إعاقة شديدة من إحدى المستشفيات التابعة لوزارة الصحة يفيد قدرتها على رعاية ذي الإعاقة
- 8- شهادة من وزارة العدل بإحالة الاجتماعية لذوي الإعاقة والمرأة التي ترعاها
- 9- شهادة من وزارة التجارة والصناعة تفيد بعدم وجود رخص تجارية مسجلة باسمها.
- 10- شهادة رعية من الهيئة العامة للقوى العاملة تفيد بأن من ترعى

ذي الإعاقة ليس لها أي نشاط مائي أو تجاري.

11- أن يثبت من خلال البحث الاجتماعي الذي تجرّه اللجنة أن المرأة مقدمة الطلب هي من تقوم على رعاية الشخص ذي الإعاقة وتقيم معه في ذات العنوان وفقاً لبيانات اللجنة العامة للمعلومات المدنية.

يستحق صرف الدعم من الشهر التالي لاستكمال كافة الإجراءات القانونية وموافقة الجهة المختصة بالهيئة. ويؤلف صرف هذا المخصص إذا تم الشفاء من الإعاقة أو الوفاة أو عند تخفيض درجة الإعاقة بناءً على شهادة من اللجنة الفنية المختصة، أو ثبوت عدم رعاية المرأة لذي الإعاقة.

مادة (7)

تتزم المرأة التي ترعى معاقاً ذا إعاقة شديدة بسداد كافة المبالغ التي صرفت لها من الهيئة في حال ثبوت عدم صحة البيانات التي قدمت منها.

مادة (8)

يُحصر للأشخاص ذوي الإعاقة الكوئيين من (بنك الائتمان الكوئيتي) منحة زواج تعادل ما يتقاضاه الأشخاص من غير ذوي الإعاقة ولو كانت الزوجة غير كوئيتية شرطاً أن يثبت ذلك بموجب عقد زواج رسمي موثق بمولدة الكويت، وذلك بناءً على شهادة صادرة من الهيئة بهذا الشأن.

مادة (9)

يستحق الشخص ذو الإعاقة الشديدة والمتوسطة وذوياً منحة مقدراها 10000 د.ك (عشرة آلاف دينار) زيادة على قيمة الفرض الإسكاني المخصص للأشخاص من غير ذوي الإعاقة بغرض بناء السكن وفقاً لما يحتاجونه من مواصفات خاصة، كما يستحق الأشخاص ذوي الإعاقة البسيطة أو ذويهم مبلغ 5000 د.ك (خمس آلاف دينار) وذلك من قبل بنك الائتمان الكوئيتي بموجب الاتفاق المبرم بين الأخير والهيئة طبقاً للشروط الآتية:

- 1- توافر شروط الصنع بالرعاية السكنية في الشخص ذي الإعاقة وذوياً طبقاً لأحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية.
- 2- تقديم شهادة طبية حديثة معتمدة من اللجنة الفنية المختصة التابعة للهيئة موضحاً بما نوع ودرجة الإعاقة.
- 3- تقديم شهادة معتمدة من الهيئة تبين ما يحتاجه الشخص ذو الإعاقة في سكنه ويتناسب مع نوع ودرجة إعاقه وذلك وفقاً لما تقرره اللجنة الفنية المختصة.

مادة (10)

يمنح الأشخاص ذوو الإعاقة الشديدة أو المتوسطة أو ذويهم ممن تنطبق عليهم شروط الصنع بالرعاية السكنية بناءً على تقرير اللجنة الفنية المختصة أقدمية اعتبارية بمقدار خمس سنوات للإعاقة الشديدة وثلاث سنوات للإعاقة المتوسطة وفقاً للشروط والمعايير التالية:

- 1- تحسب الأولوية السكنية لدرجة الإعاقة الشديدة أو المتوسطة انطلاقاً من تاريخ تسجيل الطلب لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية مسبقاً وفقاً لكافة الشروط والمستندات المطلوبة.
- 2- في حالة وجود أكثر من معاق داخل الأسرة الواحدة تكون الأقدمية الاعتبارية للإعاقات الشديدة فحسب.
- 3- في حالة وجود أكثر من معاق ضمن أفراد الأسرة الواحدة من ذوي

الإعاقات المتوسطة يتم احتساب الأقدمية الاعتبارية بمقدار أربع سنوات.

4- أن يستمر المعاق ضمن نطاق الأسرة حين ورود أولوية واستكمال إجراءات التخصيص لاستلام أحد البدائل السكنية.

5- للمؤسسة العامة للرعاية السكنية الحق في طلب تحديث تقرير اللجنة الفنية المختصة في الهيئة.

6- تمنح الأقدمية الاعتبارية لذي الإعاقة مرة واحدة فقط.

7- في حالة طلب الأولوية السكنية للزوجة لمعاقلة بشرط ألا تقل فترة الزواج عن ثلاث سنوات أو يكون لها أولاد.

8- تلغى الأقدمية الاعتبارية ويتم إلغائها الأولوية السكنية في حالة وفاة الابن المعاق أو طلاق الزوجة المعاقلة أو وفاتها.

وفي جميع الأحوال يبين إخطار المؤسسة العامة للرعاية السكنية بأي تغيير قد يطرأ على حالة المعاق وذلك بمقتضى كتاب رسمي موجه من الهيئة.

مادة (11)

تراد العلاوة الاجتماعية المقررة قانوناً للأولاد بنسبة 100% من قيمتها الأصلية عن كل ولد من ذوي الإعاقة الشديدة أو المتوسطة ويستثنى الأولاد ذوي الإعاقة من عدد أولئك الذين حصدتهم القانون لمثل تلك العلاوة.

وتعاد تسوية المعاشات التقاعدية التي يستحق أصحابها هذه الزيادة على أساسها، وفي جميع الأحوال لا تخضع العلاوة الواردة في هذه المادة إلى أي استقطاعات في حالة تسوية المعاش التقاعدية، ويحفظ الشخص ذو الإعاقة بالعلوة المشار إليها عند توزيع أعباء المعاش التقاعدية.

www.mesafaw.com

يغنى الشخص ذو الإعاقة من دفع الرسوم الحكومية مقابل الخدمات العامة.

مادة (13)

يستحق المؤمن عليه أو المستفيد الذي تقرّر اللجنة الفنية المختصة أنه ذي إعاقة شديدة أو متوسطة، معاشاً تقاعدياً يعادل 100% من المرتب الكامل بما لا يتجاوز مبلغ ألفين وسبعمائة وخمسين ديناراً (2750 د.ك). إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش خمسة عشر سنة على الأقل بالنسبة للذكور وعشر سنوات بالنسبة للإناث، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة.

مادة (14)

يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المكلف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة معاشاً تقاعدياً بموجب الاتفاق المبرم بين الهيئة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية يعادل 100% من المرتب الكامل بما لا يتجاوز مبلغ ألفين وسبعمائة وخمسين ديناراً (2750 د.ك). ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة على أن تتوفر الشروط التالية:

- 1- الشروط الواردة بالمادة رقم (4) من اللائحة.
- 2- أن تبلغ مدة الخدمة المحسوبة في المعاش على الأقل عشرين سنة للذكور وخمس عشرة سنة للإناث.
- 3- أن تكون شهادة الإعاقة دائمة (شديدة أو متوسطة).
- 4- أن يكون المكلف بالرعاية قادراً على القيام برعاية الشخص ذي الإعاقة بناءً على تقرير من اللجنة الفنية المختصة بالهيئة.

المستشار عايض

www.mesafaw.com

- 5- في حالة أن المكلف بالرعاية هو الزوج أو الزوجة فإنه يجب أن يكون قد مضى على الزواج سنتين متتاليتين في تاريخ انتهاء الخدمة.
- 6- أن يتم تقديم الرقار رسمي من ذي الإعاقة أو وليه أو وصيه أو القيم عليه بحسب الأحوال، يفيد بأن الشخص المذكور هو الذي يقوم برعايته وفقاً للإجراءات التي تحددها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- 7- أن يتم تقديم شهادة من الهيئة العامة للمعلومات المدنية تفيد بأن المكلف برعاية المعاق يقيم معه في محل إقامة مشتركة.
- 8- أن يتم إحصار حكم بات في الوصاية أو الحجر على الشخص ذي الإعاقة إذا كان الأب متوفياً وكان ذي الإعاقة أقل من 21 سنة أو كانت الإعاقة ذهنية وتجاوز سن الرشد.
- 9- أن لا يكون ذو الإعاقة نهياً بمجموع دور الرعاية الاجتماعية.
- 10- أن يتضمن البحث الاجتماعي ما يفيد عدم إقامة ذو الإعاقة إقامة دائمة بإحدى المستشفيات الحكومية.
- 11- أن يتم إحصار إقرار من المكلف برعاية ذي الإعاقة يفيد بأنه لا يقيم خارج البلاد مدة تزيد عن شهر خلال العام الواحد، وشهادة سنوية من إدارة المناطف بوزارة الداخلية تبين حركة دخوله وخروجه.
7. ألا يكون المعاق نهياً بمجموع دور الرعاية الاجتماعية أو المؤسسات العلاجية أو الإصلاحية.
8. أن يكون المقدم لصرف المعاش يملك الأهلية القانونية أو يكون وليه الطبيعي (والده أو مثله القانوني وصياً كان أو قима) وبشأن ذلك يحكم من المحكمة.
9. لا يجوز استبدال هذا المعاش أو تقاض جزء منه مقدماً.
10. تقديم نسخة من عقد الزواج للزوج فقط إذا كان ذو الإعاقة متزوجاً بالإضافة إلى شهادة إعلام رسمي من وزارة العدل تفيد استمرارية الزواج.
- ولا يجوز الجمع بين هذا المعاش والمخصص الشهري المستحق طبقاً للمادة (29) والمعاش المستحق طبقاً للمادة (41) من القانون رقم 8 لسنة 2010 وتعديلاته أو طبقاً للقانون التأمينات الاجتماعية أو معاشات ومكافآت الضاعف للمسكوبين وبصرف لذي الإعاقة للمعاش الأخير منهما.
- المحامية فخر عايض**
- تعنى المحامية فخر عايض بالخدمات القانونية للأفراد المتهجرة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة أو المتوسطة بناء على شهادة صادرة من الهيئة للجهات الحكومية ذات الصلة.
- مادة (17)
- يستحق الشخص ذو الإعاقة الشديدة أو المتوسطة صرف البدل القدي للخدام أو السابق بواقع 150 د.ك للإعاقة الشديدة وبواقع 100 د.ك للإعاقة المتوسطة وذلك وفقاً للشروط التالية:
- 1- الشروط الواردة بالمادة (4) من هذه اللائحة.
- 2- تقديم تقرير طبي من اللجنة الطبية المختصة التابعة للهيئة تفيد بأن الشخص ذو الإعاقة في حاجة فعلية لسائق أو خادم شريطة أن تكون درجة الإعاقة متوسطة أو شديدة.
- 3- ألا يكون المعاق نهياً في مجموع دور الرعاية الاجتماعية أو بدور الرعاية التابعة لإحدى جمعيات التبغ العام.
- 4- تقديم نسخة من جواز سفر وإقامة الخادم أو السائق سارية المفعول على أن تكون مطابقة لعنوان سكن المعاق.
- 5- تقديم شهادة إعلام رسمي من وزارة العدل تفيد استمرارية الزواج في حال إذا كانت الإقامة مسجلة باسم زوج المعاق.
- 6- نسخة من البطاقة المدنية للمعاق ولولي أمره أو المكلف برعايته.
- ويستحق صرف الدعم من الشهر التالي لاستكمال كافة الإجراءات القانونية وموافقة اللجنة الطبية المختصة بالهيئة.

- 5- في حالة أن المكلف بالرعاية هو الزوج أو الزوجة فإنه يجب أن يكون قد مضى على الزواج سنتين متتاليتين في تاريخ انتهاء الخدمة.
- 6- أن يتم تقديم الرقار رسمي من ذي الإعاقة أو وليه أو وصيه أو القيم عليه بحسب الأحوال، يفيد بأن الشخص المذكور هو الذي يقوم برعايته وفقاً للإجراءات التي تحددها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- 7- أن يتم تقديم شهادة من الهيئة العامة للمعلومات المدنية تفيد بأن المكلف برعاية المعاق يقيم معه في محل إقامة مشتركة.
- 8- أن يتم إحصار حكم بات في الوصاية أو الحجر على الشخص ذي الإعاقة إذا كان الأب متوفياً وكان ذي الإعاقة أقل من 21 سنة أو كانت الإعاقة ذهنية وتجاوز سن الرشد.
- 9- أن لا يكون ذو الإعاقة نهياً بمجموع دور الرعاية الاجتماعية.
- 10- أن يتضمن البحث الاجتماعي ما يفيد عدم إقامة ذو الإعاقة إقامة دائمة بإحدى المستشفيات الحكومية.
- 11- أن يتم إحصار إقرار من المكلف برعاية ذي الإعاقة يفيد بأنه لا يقيم خارج البلاد مدة تزيد عن شهر خلال العام الواحد، وشهادة سنوية من إدارة المناطف بوزارة الداخلية تبين حركة دخول وخروج المكلف بالرعاية.
- 12- أن يتم إحصار شهادة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن الخدمة السابقة ومدّة الاشتراك في تأمين الباب الخامس مع تحديد الوضع من حيث ضم مدة الخدمة للمتقاعد.
- 13- أن يتم إحصار نسخة من عقد الزواج (للزوج فقط) إذا كان ذا الإعاقة متزوجاً بالإضافة إلى شهادة إعلام رسمي من وزارة العدل تفيد استمرارية الزواج.
- ولا يستحق المعاش التقاعدي لأكثر من شخص واحد عن نفس المعاق ما لم تكن الرعاية قد انتقلت من المكلف السابق إلى غيره لأحد الأسباب التالية:
- الوفاة.
- العجز الصحي الدائم الذي يحول دون القيام بشؤون الرعاية.
- الحكم بعقوبة مفيدة للحرية في جنابة أو جريمة محلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
- الطلاق البائن بين الزوجين في حال كان أحدهما هو المكلف برعاية الآخر.
- تغيير المكلف بالرعاية بموجب حكم من المحكمة.
- مادة (15)
- يستحق الشخص ذو الإعاقة الشديدة أو المتوسطة العاجز عن العمل معاش إعاقة بصرف له من قبل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تحدّد قيمته حسب الحالة الاجتماعية وفقاً للشروط التالية:
- 1- أن يكون الشخص ذو الإعاقة كويتي الجنسية، مع عدم الإغفال بما ورد بنص المادتين رقمي (2، 3) من القانون رقم 8 لسنة 2010 وتعديلاته.
2. ألا يقل عمره عن 21 سنة أو 28 سنة إذا كان مسعماً بالدراسة ولا يزيد عن 65 سنة ميلادية عند تقديم الطلب.
3. أن تكون الإعاقة شديدة أو متوسطة بموجب شهادة صادرة عن

الفصل الثالث

ضوابط و شروط منح المخصصات غير المالية

مادة (18)

تستحق الموظفة ذات الإعاقة الشديدة أو المتوسطة إجازة خاصة بترتيب كامل لا تحسب من إجازاتها الأخرى إذا كانت حاملاً وأوصت اللجنة الفنية المختصة أن حداتها تتطلب ذلك، كما تستحق الموظفة ذات الإعاقة الشديدة أو المتوسطة في القطاعات الحكومية والأهلية والنقلية إجازة وضع لمدة سبعين يوماً بترتيب كامل وإجازة رعاية الأمومة التالية لإجازة الوضع لمدة أربعة أشهر بترتيب كامل تليها ستة أشهر بنصف راتب وفقاً لما توصي به اللجنة الفنية المختصة.

مادة (19)

يستحق الموظف والموظفة من ذوي الإعاقة الشديدة أو المتوسطة من أحكام تنظيم الإجازات الطبية بناء على ما تقرره اللجنة الفنية المختصة وفقاً للشروط والضوابط التالية:

1. الشروط الواردة بالمادة رقم (4) من اللائحة.
2. أن يكون ذا إعاقة شديدة أو متوسطة في حالة تعرضه لأمراض حادة.
3. أن ينفق العلاج داخل مستشفيات وزارة الصحة بدولة الكويت وفقاً للوائح وزارة الصحة بشأن الإجازات المرضية وذلك حسب الحالة الصحية التي تعبر المريض بمرتب إجازة مرضية طوال فترة بقائه داخل المستشفى، وفي حالة خروجه يتم تدبير فترة الإجازات المرضية خارج المستشفى حسب رأي الطبيب المعالج وبناء على قرار من المجلس الطبي العام.

4. في حالة علاجه خارج مستشفيات وزارة الصحة بالكويت، بمنح إجازة خاصة حسب تقرير الطبيب المعالج على أن يعتمد من اللجنة الفنية المختصة بالفئة.

5. في حالة علاجه خارج دولة الكويت على نفقة وزارة الصحة، تطبق بشأنه لوائح وزارة الصحة المنظمة للإجازات المرضية وذلك حسب الحالة الصحية.

أما إذا كان يتم علاجه على نفقته الخاصة، تزود اللجنة الفنية المختصة بما يثبت وجود موعد للعرض على إحدى المؤسسات الطبية المختصة من إدارة العلاج بالخارج وبمتابعة من المكتب الصحي في بلد العلاج وبمنح إجازة مرضية.

وفي حالة التمديد تزود اللجنة الفنية المختصة في المجال الطبي بتقرير معتمد من الطبيب المعالج بحالة المريض وحاجته للاستمرار بالعلاج على أن يحدّد التقرير كل شهر حسب الحاجة.

مادة (20)

للموظفة أو الموظف الذي يرعى ولداً أو زوجاً من ذوي الإعاقة المتوسطة أو الشديدة، الحق فيما يلي:

أولاً: في حالة العلاج داخل دولة الكويت:

- 1- إذا كان العلاج داخل المستشفى يستحق إجازة خاصة بترتيب كامل لا تحسب من إجازاته طوال فترة علاج ذي الإعاقة حسب تقرير الطبيب المعالج، وبعد موافقة اللجنة.
- 2- يتم تمديد إجازة المرافق حسب تمديد علاج المريض داخل

المستشفى بتقرير من الطبيب المعالج.

ثانياً: العلاج خارج المستشفى:

1- عند خروج المريض من المستشفى يعطى المرافق إجازة خاصة حسب تقرير الطبيب المعالج للشخص ذي الإعاقة، على أن يعتمد ذلك من اللجنة الفنية المختصة بأجل الطبي.

2- في حالة مرض المرافق وليس لديه حاجة للدخول إلى المستشفى تطبق على المرافق قانون ونظام اخدمة المدنية بالنسبة للإجازات.

ثالثاً: مراقبة الشخص ذي الإعاقة للعلاج خارج دولة الكويت:

1- إذا كان ابتعاد الشخص ذي الإعاقة عن طريق وزارة الصحة تطبق شروط المرافق التي تم وضعها من قبل وزارة الصحة.

2- زيادة عدد المرافقين إلى اثنين في حالة الإعاقة الشديدة أو كون عمر المرافق أقل من 16 سنة.

3- إذا كان العلاج بالخارج على نفقة المرافق الخاصة بإحدى المؤسسات الطبية المختصة من لجنة العلاج بالخارج، وبمتابعة من المكتب الصحي في بلد العلاج يرفق بتقرير من الطبيب المعالج بالخارج بما يقيد علاج المرافق، وبمنح المرافق إجازة خاصة بمثلثة لمدة العلاج، ولا يتخضع ذلك من رصيده لإجازته.

وفي جميع الأحوال تعد الإجازات التي منحت للشخص ذي الإعاقة أو للموظف المكلف برعاية المرافق للعلاج داخل أو خارج الكويت بترتيب كامل، ولا تدخل في حساب الحد الأقصى لمدة الإجازة المرضية (سنتين متصلتان) التي تمنح وفقاً للمادة 52 من نظام الخدمة المدنية، وذلك **بإشراف اللجنة الطبية المختصة** **عائض**

www.mesbahlaw.com

يستحق الموظف والموظفة من ذوي الإعاقة الشديدة أو المتوسطة أو الموظف أو الموظفة ممن يرعى ولداً أو زوجاً من ذوي الإعاقة المتوسطة أو الشديدة تخفيف ساعات العمل بواقع ساعتين يومياً مدفوعة الأجر وذلك وفقاً للشروط والضوابط الواردة بالمادة (4) من هذه اللائحة.

ويتم تخفيف ساعات العمل في الحالات التالية:

- 1- أن يكون الموظف ذا إعاقة شديدة أو متوسطة.
- 2- الموظف الذي يرعى معاقاً ذا إعاقة متوسطة أو شديدة وفقاً للمادة 25 من القانون رقم 8 لسنة 2010 وتعديلاته.
- 3- الموظف الذي لديه حكم بحدوثه أو وصاية ويرعى معاقاً ذا إعاقة متوسطة أو شديدة.
- 4- عدم جواز تخفيف ساعات العمل لاثنتين داخل الأسرة الواحدة إلا في حالة تعدد ذوي الإعاقة وشيوت رعاية كل منهم معاق.
- 5- يحق للأُم التي ترعى معاقاً ذا إعاقة شديدة أو متوسطة أن تنزل عن حلقها في تخفيف ساعات العمل للزوج إذا كان ذلك في مصلحة المرافق.
- 6- للمستفيد التسليم مع الجهة التي يعمل به لاختيار وقت تخفيف العمل.
- 7- لا يحول تخفيف ساعات العمل دون الاستفادة من نظام الاستعدادات المقرر في جهة العمل.
- 8- لا يجوز الجمع بين تخفيف ساعات العمل وفترة السماح بالحضور خلال ثلاثين دقيقة بعد بداية الوقت المحدد للعمل.
- 9- لا يجوز تجربة ساعات التخفيف وتكون الاستفادة بما في بداية الدوام أو في نهاية.

مادة (23)

يمنح الشخص ذو الإعاقة بطاقة إعاقته تكفل له التصق بالخدمات والمرافق المقررة بالقانون رقم 8 لسنة 2010 المشار إليه ووفقاً للشهادة الصادرة من اللجنة الفنية المختصة مع تحديد نوع الإعاقة على قاعدة البيانات في الجهات الرسمية في الدولة وذلك وفقاً للشروط والصوابط التالية:

- 1) توافر الشروط الواردة في المادة (4) من هذه اللائحة.
- 2) إصدار شهادة من اللجنة الفنية المختصة بالهيئة موضحاً كما نوع الإعاقة ودرجتها.
- 3) بوضع نوع ودرجة الإعاقة على قاعدة البيانات في الجهات الرسمية في الدولة.

الفصل الرابع

ضوابط وشروط تقديم الخدمات التعليمية والتأهيلية

مادة (24)

تكفل الهيئة بسداد قيمة تكاليف الاختبارات الخاصة بتقييم حالات بطيحي التعلّم وصعوبات التعلّم على أن تقوم وزارة التربية بتوفير المراكز المتخصصة لهذه الاختبارات ابتداءً من تاريخ العمل بالقانون رقم 8 لسنة 2010 وتعديلاته.

مادة (25)

للتطالب ذي الإعاقة الحق في التمتع برعاية خاصة اجتماعية وصحية ونفسية تتنوّى اعتماده على نفسه وتيسر اندماجه ومشاركته في المجتمع وللطالب ذي الإعاقة الحق في التربية والتعليم والتدريب والتأهيل المهنيّ في المدارس والمعاهد ومراكز التدريب المتاحة للطلبة من غير ذوي الإعاقة وذلك فيما عدا الحالات الاستثنائية المتعلقة ببطيعة ونسبة الإعاقة بناءً على تقرير اللجنة الفنية المختصة. وفي هذه الحالات الاستثنائية تلزم الدولة بتأمين التعليم والتدريب في فصول أو مدرّس أو مؤسسات أو مراكز تدريب خاصة - بحسب الأحوال - تتوفّر فيها الشروط التالية:

- أن تكون مرتبطة بنظام التعليم النظامي ونظام التدريب المهنيّ لغير ذوي الإعاقة
- أن تكون ملائمة لاحتياجات الطالب ذي الإعاقة.
- أن توفر تعليماً أو تأهيلاً كاملاً بالنسبة لكل الطلاب ذوي الإعاقة.
- وللتطالب ذي الإعاقة حقّ في التأهيل ويقصد بالتأهيل تقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية والطبية والتعليمية والمهنية التي يلزم توفيرها للطالب ذي الإعاقة وأسرته لتمكينه من التغلب على الآثار الناشئة عن عجزه.

مادة (26)

تكفل الهيئة بسداد كافة الرسوم الدراسية المعتمدة للمدرّس الخاصة والمراكز والجمعيات والجمعيات الأهلية والمؤسسات التأهيلية الخاصة بذوي الإعاقة وفقاً للقرارات الصادرة من اللجنة الفنية المختصة في هذا الشأن وذلك نابعة عن وني أمر الطالب المعاق على أن توافر الصوابط والشروط التالية:

أ - وجود اتفاق مبرم بين الهيئة وتلك الجهات المعنية المشار إليها في

10 - يجوز الجمع بين تخفيف ساعات العمل للموظفة المعاقة أو التي ترعى معاقاً وبين تخفيف ساعات العمل المقررة بالمادة 54 من القانون رقم 21 لسنة 2015 بشأن حقوق الطفل للمرأة الحامل.

11 لا يجوز الجمع بين تخفيف ساعات العمل الوارد بالقانون رقم 8 لسنة 2010 وإحقق الممنوح للأمر العاملة التي ترصع طفلها خلال الستين المواليين لتاريخ الوضع في ساعين يومياً لرعايته الوارد في القانون رقم 21 لسنة 2015 المشار إليه.

12 يتم تحديد ساعات تخفيف العمل سنوياً.

مادة (22)

يستحق الأشخاص ذوي الإعاقة صرف الأجهزة التعويضية اللازمة لهم مجاناً وفقاً لتقرير اللجنة الفنية المختصة وذلك وفقاً للشروط التالية:

1. الشروط الواردة بالمادة (4) من اللائحة.
2. أن تكون نوع ودرجة الإعاقة الشديدة أو المتوسطة تتطلب توفير جهاز تعويضي وفقاً لتقرير اللجنة الفنية المختصة بالهيئة.
3. أن يكون هناك تقريراً طبياً معتمداً من اللجنة الفنية المختصة بالهيئة موضحاً به مواصفات وقياسات الأجهزة الطبية اللازمة وملحقاًها لذوي الإعاقة.
4. عدم حصول الشخص ذي الإعاقة على ذات الدعم من جهات حكومية أخرى.
5. أن تم كافة إجراءات التعاقد والشراء لتلك الأجهزة عن طريق الهيئة دون غيرها وذلك وفقاً للوائح والقرارات المنظمة لذلك، وطبقاً للمواصفات حسب تقرير اللجنة الفنية المختصة.
6. يحق لذوي الإعاقة أو لولي أمره اختيار أحد الأجهزة التعويضية المستحقة له والتي تفوق قيمتها السعر المحدد لأقل الأسعار لأي من الشركات التي تطبق عليها شروط التوريد على أن يحصل ذو الإعاقة أو ولي أمره فرق السعر.
7. لا يتم صرف كرسي كهربائيّ ديمركة للأطفال دون سن الخامسة عشر أو لمن لديه إعاقة ذهنية.
8. لا يجوز الجمع بين جهازين طبيين تشابه طبيعة وظيفتهما، ولا يجوز الجمع بين السري والطبي المتحرك إلا بناءً على موافقة اللجنة الفنية المختصة.
9. بصرف الأجهزة التعويضية لذوي الإعاقة الشديدة أو المتوسطة شريطة عدم صلاحية الأجهزة التي صرفت سابقاً للاستخدام بناءً على تقرير فني بذلك وفقاً للصوابط والمدة التالية:
- الكرسي المتحرك: تصرف كل 3 سنوات لذوي الإعاقة تحت سن 16 سنة وكل سنتين لذوي الإعاقة فوق سن 16 سنة.
- السماعيات الطبية: تصرف كل 3 سنوات لذوي الإعاقة فوق 16 سنة وتصحرف كل سنتين لذوي الإعاقة تحت سن 16 سنة.
- جهاز المساعدة على المشي: بصرف كل 3 سنوات.
- البطاريات من زرع القوقعة: تصرف بمهلة دورية كل سنة.
- قطع الغيار والملحقات الاستهلاكية للقوقعة: تصرف حسب الحاجة بناءً على تقرير فني بذلك.
- السري الطبي: بصرف كل 5 سنوات.

هذا الشأن.

ب- عدم إمكانية تقديم الخدمات التعليمية للطالب المعاق في المدارس الحكومية على نحو يكفل لهم الحصول على خدمات تعليمية تناسب مع نوع ودرجه إعاقاتهم.

وتحفظ اللجنة بملها في مراجعة الرسوم الدراسية بصفة دورية.

ويتم سداد الرسوم الدراسية على دفعات مالية وفقاً لما يلي:

-الدفعة الأولى تبلغ 10% تصرف في موعد غايته 6/30 من العام الدراسي.

-الدفعة الثانية تبلغ 30% تصرف في موعد غايته 9/30 من العام الدراسي.

-الدفعة الثالثة تبلغ 30% تصرف في موعد غايته 12/31 من العام الدراسي.

-الدفعة الرابعة تبلغ 30% تصرف في موعد غايته 3/31 من العام الدراسي.

مادة (27)

يجوز تفعيل الخدمات التعليمية الواردة في المادة 26 سابقة الذكر، توافق الشروط الواردة في المادة (4) من هذه اللائحة، والزام كل من وفي الأمر والجهات المعنية بما يلي:

أولاً: التزامات وفي الأمر:

1- الالتزام بقرار الدعم التعليمي أو التأهيلي وفقاً لطبيعة الإعاقة الصادرة من اللجنة الفنية المختصة بالمدينة، على أن يكون ساري المفعول خلال السنة الدراسية، وأن يتم إحقاق الطالب بأي من الجهات المعنية وفقاً لقرار الدعم التعليمي وسن الطالب خلال الالتحاق بالدراسة.

2- الالتزام بتوقيع على الإقرار والتعهد الصادر من اللجنة العامة لشئون ذوي الإعاقة بعد كل دفعة تقوم المدينة بسدادها نيابة عن وفي الأمر للجهات المعنية.

3- الاضطلاع بشكل فوري في حالة قيام جهة عمله أو أي جهة أخرى بسداد الرسوم الدراسية المستحقة نتيجة الحاق ذي الإعاقة بالجهات المعنية.

4- تقديم طلب التحاق لكل عام دراسي وذلك من خلال تسجيل أي من أبناء بالجهات المعنية.

ثانياً: التزامات الجهات المعنية:

1- عدم قبول أي طالب لا يتوافر له خدمات تعليمية أو تأهيلية لديهم، أو عدم تناسب سن الطالب للالتحاق بالعام الدراسي.

2- تقديم طلب التحاق لكل عام دراسي لذي الإعاقة موقعا عليه من قبل وفي الأمر يتضمن كافة البيانات الخاصة بذي الإعاقة، وحسب قيمة الرسوم الدراسية اعتباراً من تاريخ الالتحاق الفعلي بشرطة أن يحل الطلب إلى اللجنة في موعد غايته ثلاثة أيام عمل من تاريخ الالتحاق، وفي حالة مخالفة ذلك يعتبر تاريخ تسليم الطلب للجنة هو التاريخ الفعلي للالتحاق.

3- تقديم تقارير فنية عن طبيعة الخدمات المقدمة لكل ذي إعاقة مسجل لديها ومدى دعمها من مادي من اللجنة العامة لشئون ذوي الإعاقة.

4- تزويد الجهات المعنية بكثافة أعداد ذوي الإعاقة داخل الفصل التعليمي أو التأهيلي وفقاً لطبيعة الإعاقة التي يبعدها القرار الصادر

من اللجنة والذي يحدد الحد الأقصى لعدد الطلبة بالفصل جميع الجهات المعنية، على أن تدرج تلك

الجهات بالتقوى الاستيعابية المعتمدة من قبل اللجان المختصة والتي سمحت لهذه الجهات بقبول التحاق هؤلاء الطلاب.

5- عدم مطالبة وفي الأمر بأي مبالغ إضافية تحت أي مسمى طالما كان ذو الإعاقة لديه قرار دعم تعليمي ساري المفعول ويناسب الالتحاق بهذه الجهة المعنية.

6- تسهيل مهمة فرق الرقابة والمتابعة المشككلة من قبل اللجنة متابعة الخدمات المقدمة.

7- إبلاغ اللجنة كتابياً في حالة عدم انتظام ذي الإعاقة لديهم لمدة تزيد عن خمسة أيام دراسية.

مادة (28)

يجوز للجنة الفنية المختصة بالمدينة إصدار قرارات بشأن السماح بقبول بعض الطلاب ذوي الإعاقات بعض المدارس العادية الخاصة على أن تسدد الرسوم الدراسية هؤلاء الطلاب وفق رسوم الطالب العادي المعتمدة من الإدارة العامة للتعليم الخاص دون تحميل أي تكلفة إضافية.

مادة (29)

يجوز بقرار من اللجنة المختصة بالمدينة إيفاد أو منح الطالب من ذوي الإعاقة والحاصل على شهادة الثانوية أو ما يعادلها إلى بعثات دراسية للحصول على مؤهل علمي بدرجة البكالوريوس أو الإجازة الجامعية خارج وداخل دولة الكويت بشرط استيفاء شروط القبول والتي تنظمها القرارات الصادرة من اللجنة الفنية المختصة بالمدينة، وتحتل الكليات والمدارس الخاصة بالدراسة.

الفصل الخامس

تشكيل والخصصاصات للجنة الفنية المختصة بالمدينة

مادة (30)

تشكل اللجنة الفنية المختصة برئاسة مدير عام المدينة أو من ينيبه وخمسة من ذوي الاختصاص في المجال الطبي والخبيرة في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة.

مادة (31)

تختص اللجنة الفنية بما يلي:

1- العمل على تفعيل المواد (8، 24، 29، 34، 38، 39، 41، 44، 45) من القانون رقم 8 لسنة 2010 المشار إليه وجميع المواد المعنية بعملها.

2- إبداء الرأي الفني في كل ما يحال إليها من قبل المدير العام أو مجلس الإدارة.

3- إصدار القرارات واللوائح المتعلقة بعملها.

4- تقديم المقترحات والدراسات التي تقدم مصلحة ذوي الإعاقة، ورفعها لمجلس الإدارة.

5- رفع تقارير دورية بنتائج أعمالها للعرض على مجلس الإدارة.

6- تنفيذ السياسة العامة للجنة بدعم وخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة في شتى المجالات الصحية والتربوية والاجتماعية.

7- اعتماد التقارير الطبية الصادرة عن اللجان الطبية المختصة.

8- إصدار شهادات إثبات الإعاقة مبيناً بها نوع ودرجة الإعاقة.

البيانات والتي ترتب عليها الحصول على أموال أو خدمات دون وجه حق، مع اتخاذ الإجراءات القانونية لوقف الدعم واسترجاع ما تم صرفه دون وجه حق، وتولى الشؤون القانونية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالملاحقة القانونية وإحالة الأمر إلى إدارات الجهات التحقيق المختصة.

مادة (39)

يعين على القينة بالتنسيق مع الجهات الخارجية والإدارات المختصة تحديث بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة دورية وفقاً لما يلي:

- مرة على الأقل كل ثلاث سنوات بالنسبة للإعاقة الذهنية.
- مرة على الأقل كل ثلاث سنوات بالنسبة للإعاقة الحركية.
- مرة على الأقل كل ثلاث سنوات بالنسبة للإعاقة الجسدية.
- مرة على الأقل كل ثلاث سنوات بالنسبة للإعاقة السمعية.
- مرة على الأقل كل ثلاث سنوات بالنسبة للإعاقة التطورية.
- مرة على الأقل كل ثلاث سنوات بالنسبة للإعاقة البصرية.
- مرة على الأقل كل سنتين بالنسبة لمن لم صعوبات تعلم أو بطبي التعلم.

مادة (40)

يعين على الهيئة لتشكيل خان لمرآة قيمة المخصصات المالية التي تمنح للشخص ذي الإعاقة كل ثلاث سنوات من تاريخ نقيده هذا

المحامي مسفر عايض
www.mestfar.com



يعين - قبل إقرار أي دعم مالي وخدمة جديدة أو تعديل ما هو ساري - أحساب التكلفة المالية لذلك وتدير الاعتمادات المالية والحصول على موافقة وزارة المالية، وتولى ذلك قطاع الشؤون الإدارية والمالية بالهيئة.

مادة (42)

تعامل كل حالة من حالات الإعاقة داخل الأسرة الواحدة بملف خاص وبشكل مستقل.

مادة (43)

تحفظ الهيئة بسجلات تنظيمية وإحصائية تفيد بما بيانات ذوي الإعاقة وما تم صرفه لهم من دعم مادي ومزايا عينية وتاريخ استحقاقها.

مادة (44)

على ذي الإعاقة أو ولي أمره المحافظة على الأجهزة التعويضية ولا تشكّل الهيئة بصيانة تلك الأجهزة.

مادة (45)

يلغى العمل بأحكام القرار رقم 22 لسنة 2016 بشأن لائحة تنظيم صرف الدعم المادي والمزايا العينية وفقاً لأحكام القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعديلاته من تاريخ نفاذ هذه اللائحة.

9- إعادة فحص حالات ذوي الإعاقة بصفة دورية من أقصى الأمر ذلك عن طريق اللجان الطبية المختصة.

10- التنسيق مع قطاع الشؤون الإدارية والمالية في حالة تغير نوع ودرجة الإعاقة وما يمكن أن يترتب عنه من تغيير بشأن المخصصات المالية.

مادة (32)

يلتزم رئيس وأعضاء اللجنة الفنية المختصة بما يلي:

أولاً: عدم التغيب عن حضور الجلسات، وفي حال تكرّر الغياب دون عذر مقبول أربع جلسات متتالية، يعاد النظر في عضويته من قبل اللجنة الفنية المختصة، ويرشح البديل على الفور.

ثانياً: حضور كافة اجتماعات اللجنة ولا يجوز للعفو أن يثبت غيره في حضور جلسات اللجنة الفنية المختصة.

ثالثاً: التوقيع على محاضر الاجتماعات وعلى التقارير الفنية التي تصدر عن اللجنة.

مادة (33)

تجتمع اللجنة بصفة دورية بدعوة من رئيسها، ويحل النائب محل الرئيس في حال تعذر حضوره لأي سبب من الأسباب. ويحدد المقرر بالتنسيق مع المدير العام تحديد جدول الأعمال واحتظر الأعضاء به قبل موعد الاعتقاد بوقت كاف.

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الحاضرين وفي حال التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.

مادة (34)

للجنة أن تستعين بمن تراه مناسباً لحضور الاجتماعات دون أن يكون له حق التصويت على قراراتها.

وطا أن تشكل خاناً أو فرق عمل طبية متخصصة بعهد إليها فحص ذوي الإعاقة وتحديد نوع ودرجة الإعاقة أو القيام بأي من المهام التي تخص بها اللجنة الفنية.

الفصل السادس

أحكام عينية

مادة (35)

يحق للهيئة طلب أية مستندات أو بيانات تراها ضرورية كشرط لاستحقاق الدعم المادي والمزايا العينية.

مادة (36)

يلزم الشخص ذو الإعاقة أو الوالي أو الوصي أو من يمثله قانوناً بموجب إقرار وتعهد بصحة كافة البيانات والمستندات التي قدمها للهيئة، مع كامل مسؤوليته القانونية في حال عدم صحة تلك البيانات والمستندات إذا ترتب عليها الحصول على أموال أو خدمات بدون وجه حق.

مادة (37)

يستحق صرف الدعم من الشهر التالي لاستكمال كافة الإجراءات القانونية وموافقة اللجنة الفنية المختصة بالهيئة.

مادة (38)

يعين على القطاعات المختصة بالهيئة بإبلاغ المدير العام فور علمهم بأي حالة تزوير في محرز رسمي أو الإدلاء ببيانات غير صحيحة أو حجب